الجمعية المغربية لحقوق الإنسان- فرع الرباط
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⵖⵔⵉⴱⵉⵜ ⵏ ⵉⵙⵎⵓⵔⵉⵏ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
Association Marocaine des Droits Humains-Section Rabat
جمعية غير حكومية، تأسست يوم 24 يونيه 1979، معترف لها بصفة المنفعة العامة (مرسوم رقم 2.00.405- أبريل 2000)
ONG constituée le 24 juin1979- reconnue d'utilité publique (décret n° 2.00.405 du 24 Avril 2000)
شارع الحسن الثاني، رقم 218، ـ قبالة سينما فيروز ـ، الهاتف: 0649930801//0657411311، الفاكس 0537738851

تقرير

حول انتهاكات حقوق الإنسان
يوم 20 يوليوز 2017 بالحسيمة

دعـا نشـطاء حـراك الريـف إلـى مسـيرة وطنيـة بمدينـة الحسـيمة يـوم 20 يوليـوز 2017، للاستمرار في الضغط على الدولة من أجل تلبية مطالب الحراك.

دخلت منطقة الحسيمة في مرحلة يطبعها عنف وتهريب الدولة، نتجت عنها المئات من الاعتقالات والإصابات جراء قمع المظاهرات، بالإضافة إلى التعذيب والإهانة.

يـوم 20 يوليـوز، لـبى آلاف مـن سـكان الحسـيمة ونواحيهـا، بالإضـافة إلـى ناشـطين/ات ومتعاطفين/ات مع الحراك من مختلف مدن المغرب والخارج نداء التظاهر. وعرف ذلك اليوم قمعا شرسا مارسته القوات العمومية على المحتجين، في استمرار للمقاربة الأمنية كجواب وحيد على المطالب الاجتماعية والاقتصادية. وأدى حجب شبكة الانترنيت، علاوة على التعتيم الإعلامي الرسمي على ما وقع في الحسيمة يوم 20 يوليوز 2017، إلى ترويج رواية مغايرة لما حدث على أرض الواقع. بحيث أن شراسة القمع المبالغ فيه تجعل شهادات المشاركين/ات صعبة التصديق.

وفي هذا الإطار، ارتأينا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان – فرع الرباط، بتشاور مع مختلف الإطارات والناشطين/ات الذين شاركوا في مسيرة الحسيمة، ضرورة توثيق أحداث ذلك اليوم من أجل المساهمة من موقعنا كجمعية حقوقية هدفها دفع الدولة إلى احترام حقوق المواطنين/ات في كسر الحصار الإعلامي على الحراك الشعبي والمطالبة بتحميل منتهكي حقوق الإنسان مسؤوليتهم الكاملة. حيث نظم فرع الرباط، يوم 27 يوليوز 2017، لقاء لتقديم شهادات للمشاركين/ات في مسيرة 20 يوليوز 2017.

لبى دعوة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان – فرع الرباط لتوثيق الشهادات 38 ناشطا وناشطة، بينهم 16 مشاركا(ة) في مسيرة الحسيمة. وضمانا لأقصى قدر من المصداقية تم اعتماد المنهجية التالية:

1. الاعتماد على شهادات من شاركوا شخصيا في مسيرة 20 يوليوز بالحسيمة.
2. الارتكاز على شهادات قدمت في جلسة عمومية في مقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.
3. تقديم كل شاهدة وشاهد اسمه وصفته وشهادته مما عاين شخصيا أثناء مشاركته في المسيرة.
4. تسجيل جميع الشهادات بالصوت و الصورة.
5. الاحتفاظ بالوقائع المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان، وإزاحة الآراء أو التحاليل الشخصية.

حصيلة هذا العمل هو التقرير التالي عن انتهاكات حقوق الإنسان يوم 20 يوليوز 2017، اليوم الذي أسفر عن العديد من الاعتقالات والمحاكمات والإصابات، أكثرها خطورة حالة الشاب **عماد العتابي** الذي تم الإعلان عن وفاته يوم الثلاثاء 8 غشت 2017.

وتجدر الإشارة أن الشهادات تنقل ما حدث داخل الحسيمة حتى حدود ليلة 21 يوليوز 2017، مع العلم أن مواجهات وقعت بين السكان والقوات العمومية في ضواحي الحسيمة وفي الأيام الموالية، في غياب تام للصحافة والحقوقيين، في ظل حجب شبكة الانترنيت، ودون أن يعلم أحد ما وقع فعلا.

تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان خلال يوم 20 يوليوز 2017 بالحسيمة

شهد 20 يوليوز 2017 انتهاكات سافرة لحقوق الإنسان بمدينة الحسيمة قبل وأثناء وبعد المسيرة الوطنية التضامنية مع حراك الريف. هذا التقرير لا يقدم تغطية شاملة لكافة هاته الانتهاكات، إلا أنه يقدم معطيات رصدها شهود عيان ويرسم صورة عامة لما وقع في الحسيمة ذلك اليوم.

يتوزع التقرير على المحاور التالية:

- الحق في الحياة؛
- الاعتقال السياسي؛
- حرية الإعلام؛
- حرية التنقل؛
- الحق في التجمع والتظاهر؛
- سوء المعاملة؛
- التعدي على الخصوصية.

1. الحق في الحياة:

تعرض أسمى وأقدس حق من حقوق الإنسان إلى الانتهاك بمدينة الحسيمة يوم 20 يوليوز 2017، إذ أقدمت القوات العمومية على استهداف المتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع (utilisation des grenades lacrymogène comme projectiles) في خرق واضح للقانون والأعراف الدولية لفض المظاهرات وللحق في السلامة الجسدية. نتج عن هذا الأسلوب أربع إصابات على الأقل بالإضافة إلى إصابة الشاب **عماد العتابي** إصابة خطيرة في الرأس، نقل على إثرها إلى مستشفى الحسيمة ومن ثم إلى المستشفى العسكري بالرباط، وأعلن عن وفاته يوم الثلاثاء 8 غشت 2017.

2. الاعتقال السياسي والتوقيف التعسفي:

أوقفت عناصر الأمن بشكل تعسفي وعشوائي عددا كبيرا من النشطاء والأشخاص المشتبه في مشاركتهم في مسيرة يوم 20 يوليوز 2017، يتراوح بين 250 و 300 شخصا. تم الاحتفاظ بأغلبهم حتى نهاية اليوم أو صباح اليوم الموالي، وتم تقديم 33 شخصا أمام وكيل الملك من بينهم الصحفي **حميد المهدوي** الذي حكم عليه يوم 25 يوليوز 2017 ب 3 أشهر سجنا نافذا وبغرامة مالية قدرها 20000 درهم، 3 أشخاص حكم عليهم بسنة سجنا نافذا، 10 أشخاص حكم عليهم بستة أشهر سجنا نافذا و 4 أشخاص حكم عليهم بستة أشهر.

وتعرض المعتقلون للإهانة وسوء المعاملة والضرب والغاز المسيل للدموع أثناء اعتقالهم وأخذ عينات الحمض النووي دون إذن من النيابة العامة أو من المعتقلين.

كما استعملت سيارة إسعاف تابعة للوقاية المدنية في اعتقال ناشطين، واعتقل محتجون مصابون أثناء تنقلهم إلى المستشفى.

3. حرية الإعلام:

قطعت شبكة الانترنت يوم 20 يوليوز 2017 بالحسيمة، وتم التشويش على الاتصالات الهاتفية، مما جعل من المستحيل نشر البث المباشر أو صور مباشرة لما حدث ذلك اليوم. إن تعطيل شبكة الانترنت عن مدينة بأكملها يستلزم إمكانيات متاحة لجهة وحيدة في المغرب وهي الدولة المغربية.

كما تعرض العديد من الصحفيين للاعتداء الجسدي والمضايقة يوم 20 يوليوز 2017، من بينهم صحفيان تم اعتقالهما، أحدهما تم إطلاق سراحه في نفس اليوم، بينما سجن الآخر، وهو الصحفي **حميد المهدوي** مدير موقع بديل انفو.

4. حرية التنقل

يومي 19 و 20 يوليوز 2017،- قامت القوات العمومية وتحديدا الشرطة والدرك الملكي بنصب حواجز على كافة مداخل مدينة الحسيمة، حيث تم منع العديد من الناشطين/ات والمواطنين/ات المشتبه في مشاركتهم في مسيرة الحسيمة من الدخول إلى المدينة.

كما قامت القوات العمومية بمنع المرور من بعض شوارع وأزقة المدينة، كما منعت أي تنقل إلى ساحة المدينة التي كان متوقعا أن تنطلق منها المسيرة الاحتجاجية.

5. الحق في التجمع والتظاهر

منعت وزارة الداخلية المسيرة الوطنية الاحتجاجية ليوم 20 يوليوز 2017 والتي دعا إليها نشطاء حراك الريف. وقد اعتبر المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان هذا المنع غير مبرر ودعا إلى المشاركة في المسيرة تضامنا مع مطالب الحراك، كما حافظ النشطاء على موعد المسيرة وأكدوا تجديدهم الدعوة إلى المشاركة فيها.

إن منع وزارة الداخلية للمسيرة هو إجراء غير مبرر، ويشكل انتهاكا صريحا للحق في التظاهر والتجمع السلمي الذي يضمنه الدستور.

تفعيلا لقرار وزارة الداخلية، جند عدد كبير قدر ب 30 ألف عنصر من أجهزة الشرطة، الدرك الملكي والقوات المساعدة، لتطويق مكان انطلاق المسيرة.

لم تكتف القوات العمومية بمنع المسيرة، بل قامت بقمع أي شكل احتجاجي في مدينة الحسيمة.

6. سوء المعاملة

استعملت القوات العمومية القوة المفرطة والعنف في حق المتظاهرات والمتظاهرين المشاركين وغير المشاركين في الاحتجاجات. يمكن تصنيف ضروب سوء المعاملة المرصودة يوم 20 يوليوز 2017 بالحسيمة كما يلي:

- السب والشتم والإهانة بعبارات نابية وعنصرية؛
- الضرب باستعمال الهراوات والحجارة، السحل، اللكم والرفس بالأحذية؛
- استعمال الغاز المسيل للدموع، مستورد من فرنسا، بإفراط ودون التقيد بالقانون والأعراف الدولية، إذ قذف الغاز المسيل للدموع في أماكن ضيقة أو مغلقة، وفي شرفات المنازل وداخل سيارة. كما تعرض الموقوفون للاختناق بالغاز المسيل للدموع أثناء تواجدهم بكوميسارية الحسيمة. كما قامت القوات عمومية باستعمال الغاز المسيل للدموع بعد نهاية الاحتجاجات.؛
- استعمال القنابل المسيلة للدموع كقذائف، إذ كان استهداف ممنهج لمجموعات المتظاهرين، ما خلف أربع إصابات على الأقل، على مستوى البطن والأرجل، وإصابة على مستوى الرأس نتجت عنها وفاة الشاب **عماد العتابي؛**
- استعمال السيارات لتفريق المتظاهرين، إذ قامت عناصر من الشرطة بقيادة سيارات "سطافيت"بسرعة كبيرة في اتجاه جموع المحتجين من أجل تفريقهم؛
- التحرش الجنسي من قبل عناصر من القوات العمومية.

7. التعدي على الخصوصية

قامت عناصر الشرطة والدرك الملكي بجرد لائحة كل من دخل إلى مدينة الحسيمة يومي 19 و 20 يوليوز 2017، وطرحت عليهم أسئلة شخصية تتعدى التحقق من هويتهم. كما قامت عناصر الشرطة بأخذ عينات الحمض النووي من الأشخاص الذين تم اعتقالهم يوم 20 يوليوز 2017، دون إذنهم أو إذن النيابة العامة.

الشهادات

سليم الذهبي

توجهت إلى الحسيمة يوما قبل مسيرة 20 يوليوز 2017 تلبية لدعوة نشطاء حراك الريف لتنظيم مسيرة وطنية. يوما قبل المسيرة كانت قد بدأت عسكرة المدينة ووجدنا العديد من الحواجز على الطريق بالإضافة إلى العسكرة وسط المدينة. تم اعتقال بعض النشطاء المتوجهين إلى الحسيمة قبل وصولهم، إذ يتم استجواب المسافرين إلى الحسيمة وتفتيشهم لكنني تمكنت من الوصول.

يوم 20 يوليوز على الساعة 14.30 تم توقيفي مع أعضاء من اتحاد الطلبة من قبل عناصر من قوات التدخل السريع بأمر من عنصر أمن في زي مدني. تم اقتيادنا في سيارة سطافيط تابعة للتدخل السريع إلى الكوميسارية. عندما استفسرنا عن سبب توقيفنا أجابتنا الشرطة أن توقيفنا عادي ويتعلق فقط بالتحقق من الهوية وأن لا شيء يبعث على القلق. أخدت منا الشرطة بطاقتنا الوطنية وهواتفنا النقالة، سجلوا أسماءنا على لائحة مرقمة وبقينا ننتظر في ساحة الكوميسارية. كان رقمي 34 وعلى الساعة الخامسة مساء كنا أكتر من 250 معتقلا في ساحة الكوميسارية ويأتي شرطي ينادي على كل واحد باسمه ورقمه.

تم اقتيادي بعد المناداة علي إلى مكتب فيه 5 ضباط، ألقوا علي أسئلة بعيدة عن التحقق من الهوية وأقرب إلى تلبيس تهم جاهزة. سألوني مثلا عن دوري في تنظيم المسيرة وفي زعزعة استقرار الوطن وعن الجهة التي مولت سفري إلى الحسيمة ومع من أتيت...

بعد ذلك بدأ عناصر الشرطة في تصويري بطريقة غريبة إذ التقطوا الكثير من الصور لوجهي في وضعيات مختلفة من الأمام ومن الجانب، صور مكبرة للعينين والأنف والأذن.. كلما تم تصويري حاملا لافتة فيها اسمي وتاريخ اليوم 20 يوليوز 2017 ورقم بطاقتي الوطنية.

أخدت الشرطة بعد ذلك عينة من الحمض النووي باستعمال أداة زرقاء اللون، كانت سلة المهملات مليئة بأدوات مشابهة ما يدل على كثرة استعمالها من قبلهم. عينة ال ADN أخذت دون إذن مني. تساءلت عن سبب أخذ عينة ADN دون طلب إذني. وتذكرت أنه عند إدخالي إلى مكتب التصوير أدخلني الشرطي ممسكا بإصبعي في وضعية تمكن بها من بصم ورقة بإصبع يدي. لا أعرف ماذا كتب في تلك الورقة. لكني أظن أنها تتعلق بإذن أخد عينة ADN.

بقينا في ساحة الكوميسارية حتى الساعة الثانية عشرة ليلا وتم بعد ذلك إطلاق سراحنا واحدا واحدا. كان تعامل الشرطة معنا طيلة فترة الاعتقال تعاملا سكيزوفرينيا تارة بوحشية وتارة بتوزيع قنينات الماء على الموقوفين. قامت عناصر الشرطة بضرب وشتم الموقوفين

باستعمال الهراوات وقاموا بعد ذلك بالتعامل بلطف، كما قام شرطيون آخرون بالنقاش مع الموقوفين وسط الساحة. استمر الأمر حتى إطلاق سراحنا على الساعة الثانية عشرة ليلا. كما قام عنصر من القوات العمومية بإطلاق الغاز المسيل للدموع بالقرب من الكوميسارية الشيء الذي سبب اضطرابا في الساحة، نظرا لضيق المساحة واكتظاظها بالمعتقلين ولم تكن ردة فعل الشرطة إلا استعمال الضرب أمام احتجاجاتنا على استعمال الغاز المسيل للدموع. لم أتمكن من المشاركة في المسيرة التي سافرت من أجلها بسبب الاحتجاز طيلة اليوم.

أسامة بروجا

توجهت إلى إمزورن يوم 19 يوليوز 2017، واخترت الذهاب إلى الحسيمة يوم 20 يوليوز 2017 عبر مسالك جبلية ضمانا للوصول إلى المدينة.

كنت في أحد شوارع الحسيمة عندما بدأت المظاهرة وكان أشخاص بزي مدني بجانب القوات العمومية يرمون المحتجين بالحجارة. أصبت في قدمي واضطررت إلى تغيير المكان. التحقت بمجموعة أخرى من المتظاهرين وتعرضت للاختناق بسبب الغاز المسيل للدموع. اضطررت للذهاب إلى المستشفى لكن سيارات الشرطة كانت في الطريق إلى المستشفى وتوقف المتوجهين إليه. أوقفتني عناصر الشرطة وتعرضت للضرب والصفع والشتم وأخذت بصماتي ومعلوماتي الشخصية. تعمدت عناصر الشرطة ضربي في الرجل التي كنت مصابا فيها. أطلق سراحي على الساعة التاسعة صباحا من اليوم الموالي. عدت إلى إمزورن لأجد أن اثنين من أصدقائي لا زالا معتقلين، ووجدت نفس مشاهد القمع في إمزورن كذلك. عاينت الاستهداف المباشر لأجساد المتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع.

توجهت بعد إطلاق سراح صديقي إلى مدينة الناظور لزيارة طبيب خاص.

رباب الرزيني

كانت الكثير من حواجز الشرطة والدرك الملكي في الطريق إلى الحسيمة. أوقفتنا احد هذه الحواجز وطلب منا بطاقات التعريف الوطنية وطرحت علينا أسئلة حول سبب سفرنا إلى الحسيمة.

داخل المدينة كان عدد كبير جدا من عناصر القوات العمومية بكل تلاوينها. رأيت اعتقالات كثيرة يوم 20 يوليوز 2017، وقبل المسيرة قامت عناصر القوات العمومية بسد كل الأزقة والشوارع مانعين مجموعات المحتجين من الاندماج في مسيرة واحدة. استمر قمع وملاحقة المحتجين طيلة أربع ساعات باستعمال الغازات المسيلة للدموع والضرب بالهراوات.

خلال المسيرة لاحقي بعض عناصر الشرطة لكني التجأت إلى أحد المنازل، تضامنت معي العائلة المقيمة بالمنزل ومنعت عناصر الشرطة من الدخول لاعتقالي. تعرضت للتحرش مرتين من قبل رجال الشرطة.

عبد الله عيد

توجهت إلى مدينة الحسيمة يوما قبل المسيرة وكانت في الطريق العديد من حواجز الشرطة والدرك الملكي: حاجز في إمزورن، حاجز في بني بوعايش وحاجزان قبل الدخول إلى الحسيمة. أوقفنا أحد الحواجز وطلب منا بطائق التعريف الوطنية. أثار انتباهي التواجد المكثف لعناصر الشرطة في المقهى الذي كنت أرتاده في الحسيمة (La Belle Vue) وأيضا حالات الاقتياد إلى كوميسارية الحسيمة التي كانت بقرب الفندق الذي أقمت فيه. عرفت فيما بعد أن الأشخاص الذين يتم إدخالهم إلى الكوميسارية هم مرتبطون بالحراك ويتم اعتقالهم في الأحياء الشعبية أو بالقرب من الساحة. كما أنني عاينت اعتقال 5 شباب في الشارع.

لم يكن توقيت ومكان بدأ المسيرة معروفا بسبب قطع تغطية الانترنيت على المدينة. وجدت صعوبة كبيرة في نشر صورة واحدة على الانترنيت وأيضا في إجراء اتصال هاتفي. كانت التغطية المباشرة لما يقع في الحسيمة أو التواصل على المواقع الاجتماعية أمرا مستحيلا. كنت متواجدا بحي "موربياخو" عندما انطلقت منه مسيرة احتجاجية وعرفت فيما بعد أنه كانت عدة تجمعات احتجاجية في مناطق مختلفة. حاولت هذه التجمعات الاندماج في مسيرة واحدة، لكن الشرطة تدخلت لتمنع ذلك عبر الاعتقالات، الضرب واستعمال الغاز المسيل للدموع. حاولت الشرطة اعتقال اثنين من أصدقائي أثناء المسيرة لكن تدخل وتضامن السكان حال دون ذلك.

حاولت بعد ذلك الالتحاق بمسيرة احتجاجية أكبر في حي السلام، لكن القوات العمومية أقفلت الطريق المؤدي إلى الحي، مما صعب علي الالتحاق بالمسيرة. أثار استغرابي أن المحتجين أعلنوا عن انتهاء المسيرة وبدؤوا بالتفرق، لكن القوات العمومية أطلقت الغاز المسيل للدموع.

يوسف أفرقاش

أوقفتني العديد من حواجز الشرطة والدرك الملكي في الطريق إلى الحسيمة، وطلبوا مني بطاقة التعريف الوطنية ودونوا المعلومات التي فيها، وطرحوا على العديد من الأسئلة حول سبب توجهي إلى المدينة. قلت إنني سأتوجه إلى الحسيمة من أجل السياحة كي أضمن الدخول بعد أن رأيت العديد من السيارات تمنع من المرور. لم أتمكن من المرور في سيارة أجرة واضطررت إلى الانتظار حتى الساعة الرابعة والنصف حيث تمكنت من مرافقة صديق متوجه إلى المدينة في سيارته.

بدأت الاحتجاجات على شكل مجموعات متفرقة تحاول الاندماج في مسيرة موحدة، استعملت القوات العمومية لتفريقها الغازات المسيلة للدموع. أصبت باختناق بسبب الغاز والتجأت رفقة مجموعة من المتظاهرين إلى المقهى، فقامت القوات العمومية بإطلاق قنبلة مسيلة للدموع على باب المقهى مما سبب اختناقا لكل من كان متواجدا داخله.

التحقت بعد ذلك بالمظاهرات التي استمرت على هذا الحال، وأمام شراسة القمع ركبت مع صديقي في سيارته وانضممنا إلى موكب السيارات الذي يشارك في الاحتجاج عن طريق "الكلاكسون".

بعد نهاية المسيرة، وعلى الساعة الواحدة والنصف ليلا حاولنا الخروج من مدينة الحسيمة. قام حاجز للقوات العمومية بإيقافنا وقام عنصر من قوات التدخل السريع بكسر زجاج السيارة باستعمال هراوة "ماطراك". بعد ذلك قامت قوات التدخل السريع بمغادرة المكان. علمت بعد ذلك أن هذا التصرف كان ضحيته العديد من المسافرين الذين حاولوا الدخول أو الخروج من الحسيمة.

على الساعة الثانية ليلا، توجهنا إلى مركز درك "إمزورن" لتقديم شكوى على تكسير زجاج السيارة. لكن مركز الدرك رفض تلقي الشكوى. لحسن الحظ التقينا مجموعة من السكان الذين وثقوا الاعتداء عن طريق شريط فيديو.

خلال يوم 20 يوليوز 2017، قطع الربط بالانترنيت على المدينة استهدفت القوات العمومية مباشرة أجساد المتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع، ما أدى إلى إصابة **عماد العتابي**.

يونس بن سعيد

قبل التوجه إلى الحسيمة كانت هناك تخوفات من أن تقوم السلطات بمنعي الدخول إلى المدينة. يوم 19 يوليوز 2017 رافقت صحفية أجنبية وعملت معها كمترجم كي أضمن السماح لي بالدخول. وهذا ما مكنني أيضا من الالتقاء بمجموعة من النشطاء والحصول على معلومات من قبل السكان.

بالإضافة إلى الصحفية الفرنسية كان برفقتي مصور صحفي. توجهت إلى الحسيمة يوم الثلاثاء 19 يوليوز 2017 وكانت في الطريق إلى الحسيمة وعلى مداخلها العديد من حواجز الشرطة والدرك الملكي.

احتجزنا حاجز الشرطة لمدة قصيرة أخد خلالها عناصر الشرطة معلوماتنا الشخصية (الاسم والعنوان ورقم بطاقة التعريف)، قاموا بنسخ البطائق وطرحوا علينا سائلة عن سبب توجهنا إلى الحسيمة وعن اسم ونوعية الجريدة التي نعمل معها.

أوقفنا بعد ذلك حاجز للدرك الملكي واخذ منا نفس المعلومات وطرح نفس الأسئلة إلا أنه منعنا من الدخول إن لم نقدم لهم عنوان المنزل الذي سنقيم فيه في الحسيمة. حماية لصاحب المنزل الذي كان من نشطاء الحراك رفضنا تقديم عنوان المنزل وهو الأمر الذي أطال مدة توقيفنا في الحاجز. رئيس حاجز الدرك الملكي هددنا بعدم السماح للفنادق بإيوائنا. وأمام إصرارنا على عدم إعطاء العنوان سمحوا لنا بالمرور.

أثار انتباهي التواجد المكثف للقوات العمومية بمختلف تلاوينها (شرطة ودرك ملكي وقوات مساعدة وقوات التدخل السريع) في كل أحياء المدينة التي زرناها وفي كل الأماكن العمومية.

كانت عناصر الأمن ملازمة لكل النشطاء الذين إلتقيناهم واستجوبناهم والذين أكدوا لنا تعرضهم المستمر للتهديدات والمضايقات.

التقينا في نفس اليوم بأعضاء من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والذين أمدونا بمعلومات حول حصار المدينة و منع المواطنين من الدخول للاشتباه في مشاركتهم في مسيرة 20 يوليوز 2017.

في يوم 20 يوليوز 2017 التقينا بالمزيد من النشطاء وبمحامية من هيئة الدفاع عن المعتقلين، والتي أكدت لنا تعرض المعتقلين للتعذيب النفسي والجسدي. أثار انتباهي كلما مررت أمام كوميسارية الحسيمة حالات اقتياد شباب إلى داخل الكوميسارية. وأكد لنا الناشطون أن الأمر يتعلق باعتقال مؤطرين للاحتجاجات أو شبان مشتبه في مشاركتهم في المسيرة. كانت القوات العمومية منتشرة بشكل كثيف في الأماكن العمومية والمقاهي.

حوالي الساعة 16.30 انطلقت الاحتجاجات على شكل تجمعات في أماكن مختلفة تحاول الاندماج في مسيرة موحدة. مباشرة بعد انطلاق الاحتجاج استعملت القوات العمومية الغاز المسيل للدموع بكثافة، ما خلف الكثير من الإصابات. ألقت القوات العمومية القنابل المسيلة للدموع وسط الأزقة الضيقة وحتى داخل شرفات المنازل وداخل السيارات مما خلف الكثير من حالات الإغماء والاختناق حتى بين الأطفال.

كما استعملت القوات العمومية القنابل المسيلة للدموع لاستهداف أجساد المتظاهرين. رأيت شخصيا أربعة أشخاص مصابين بسبب استهدافهم بالقنابل المسيلة للدموع: مصابان على مستوى الأرجل ومصابان على مستوى البطن. أخبرني احد المتظاهرين (الذي لاحظ مرافقتي للصحفية) أن شابا فقد الوعي بسبب إصابته في رأسه بقنبلة مسيلة للدموع. عرفت فيما بعد أن الشاب هو **عماد العتابي**، وهذا يفند رواية الولاية التي قالت أنه أصيب بحجر مرمي من طرف متظاهرين.

استعملت أيضا، وسيلة غريبة لتفريق المتظاهرين وهي سيارات الشرطة فقد قامت سيارات سطافيط تابعة للشرطة بالسير بسرعة كبيرة في اتجاه مجموعات المتظاهرين. أحد المتظاهرين تعرض للصدم بهذه الطريقة لكنه لم يصب بأذى. وقد عانيت شخصيا استعمال هذا الأسلوب ثلاثة مرات. هذا بالإضافة إلى الأساليب التي اعتدناها في قمع المظاهرات (الضرب بالهراوات والصفع والرفس).

قدم السكان الإسعافات الأولية لأغلبية المصابين بينما تكلفت الوقاية المدنية بنقل الحالات الخطيرة إلى المستشفى. الكثير من المصابين رفضوا الذهاب إلى المستشفى خوفا من الاعتقال. وقد عاينت أحد المصابين خلال مظاهرة سابقة في مدينة الحسيمة، استقبلته عائلة في منزلها لتوفر له الرعاية بعد رفضه الذهاب إلى المستشفى خوفا من الاعتقال.

محمد العلمي

توجهت إلى مسيرة الحسيمة يوم 19 يوليوز 2017 وأمضيت الليلة في المدينة. يوم 20 يوليوز 2017، قررت عدم الخروج إلى الشارع قبل بداية المسيرة تجنبا للاعتقال من طرف

الشرطة. خرجت على الساعة الخامسة للمشاركة في المسيرة متوجها إلى الساحة (مكان انطلاق المسيرة) لكني لم أتمكن من الوصول إليها بسبب التواجد المكثف لقوات الأمن العمومي فيها وفي الأزقة الموصلة إليها.

أمام هذا الوضع، لم يتمكن المحتجون من الاجتماع في مكان واحد، فبدأت عدة احتجاجات في مواقع مختلفة. كنت في أحد هذه التجمعات وبدأنا في ترديد الشعارات. لم يستمر الأمر سوى 5 دقائق قبل أن تبدأ القوات العمومية في إطلاق الغاز المسيل للدموع وملاحقة المحتجين في الأزقة. حضرت شخصيا ل 3 تجمعات فرقت بنفس الطريقة، وفي كل مرة كانت كثافة الغاز المسيل للدموع أكبر. كما قامت القوات العمومية باستعمال الضرب بالهراوات لتفريق المتظاهرين.

نبيل بلكبير

وصلت إلى الحسيمة يوم 19 يوليوز 2017 وأمضيت الليلة في المدينة. أصدقائي الذين أتوا إلى الحسيمة يوم 20 يوليوز 2017 منعوا من الدخول إلى المدينة من قبل حواجز القوات العمومية.

خرجت إلى الشارع على الساعة الثانية عشرة مع مجموعة من الأصدقاء. أصدقائي الذين خرجوا باكرا تعرضوا للاعتقال ولم يتمكنوا من المشاركة في المسيرة. ابتداء من الساعة الرابعة والنصف، بدأت أولى الشعارات تسمع في الشارع. التجمع الذي كنت فيه كان سلميا ورفع شعارات بقوة، لكن بمجرد أن بدأ يتوسع قامت الشرطة بتفريقه باستعمال العنف، وكانت تلك أول مرة في حياتي أرى مباشرة الغاز المسيل للدموع.استعملت القوات العمومية الغاز المسيل للدموع بكثافة كلما استطاعت مجموعة من المحتجين أن تتوسع. وقام السكان بتقديم الإسعافات الأولية للمصابين بالغاز باستعمال وسائل تقليدية كالبصل وكوكاكولا. سبب لي الغاز ألما في العينين وحكة وألما في ظهري الشيء الذي أثار استغرابي، لأن الغاز المسيل للدموع يستعمل لفض التجمعات بأقل ضرر جسدي للمتظاهرين، إلا أن الغاز المستعمل في الحسيمة كان ضرره كبيرا وغير مقتصر على إثارة الدموع.

أكبر تجمع للمحتجين كان عدده عدة آلاف، واستمر في السير نحو ساحة المدينة حتى قامت عناصر الشرطة بفضه باستعمال الغازات المسيلة للدموع.

إبراهيم النافعي

وصلت إلى الحسيمة يوم 19 يوليوز 2017 على الساعة العاشرة ليلا. مررنا على العديد من حواجز الدرك الملكي والشرطة، أوقفنا أحدها وأخذ بطائقنا الوطنية وطرح علينا أسئلة حول سبب سفرنا إلى الحسيمة. لاحظت التواجد المكثف للقوات العمومية في شوارع ومقاهي المدينة.

قبل بدأ المسيرة ذهبت إلى الشاطئ وقام المصطافون بارتجال مظاهرة رددوا خلالها الشعارات.

عند بدأ المسيرة كنت بالقرب من ساحة المدينة، التي كانت مطوقة بالقوات العمومية، وكانت العديد من الأزقة المحيطة بها مملوءة بهاته القوات.

تدخلت القوات العمومية لفض المحتجين باستعمال الغازات المسيلة للدموع بشكل كثيف وباستهداف مباشر لأجسادهم. عاينت أحد المصابين بهذا الأسلوب، حيث أحرقت الطلقة ملابسه وأصابته على مستوى البطن، وكان أيضا استعمال للضرب بالهراوات والسب والشتم.

كانت وحشية الضرب تدل على أن الهدف ليس هو منع المسيرة فقط، بل الانتقام من السكان.

محمد المسير

توجهت إلى الحسيمة في قافلة مكونة من 4 سيارات. وصلنا على الساعة الواحدة ليلا يوم 20 يوليوز 2017 إلى الحسيمة، بعد أن أوقفنا حاجز للقوات العمومية على مشارف الحسيمة وطلب منا بطائقنا الوطنية وسبب سفرنا إلى الحسيمة.

في يوم 20 يوليوز 2017 قطعت تغطية الانترنيت على مدينة الحسيمة، وحوصرت المدينة بإغلاق الطرق المؤدية إليها وكان إنزال كبير للقوات العمومية في الشوارع والأزقة.

بدأت المظاهرات في مناطق متفرقة، متزامنة مع إضراب انخرط فيه أصحاب المحلات التجارية. من مظاهر التضامن أن أصحاب المقاهي تركوا شبكات الويفي مفتوحة لكي يتمكن المتظاهرون من الربط بالانترنيت خلال حجب 4G و 3G.

استعملت الغازات المسيلة للدموع بكثافة وخلفت العديد من الإصابات تعامل معها السكان باستعمال البصل وكوكاكولا. استعملت القنابل المسيلة للدموع لاستهداف أجساد المتظاهرين بشكل مباشر مما خلف العديد من الإصابات البليغة. و قامت القوات العمومية بإطلاق قنبلة مسيلة للدموع وسط مركز تجاري "قيسارية" مغلق ومليء بالمواطنين/ات مما خلف الكثير من حالات الاختناق بينهم. يستمر مفعول الغاز بين 10و 15 دقيقة.

أود الإشارة أن عدد المتظاهرين كان أكبر بكثير من العدد الذي صرحت به وكالة المغرب العربي للأنباء (400 شخص)، بل كان عدد المعتقلين فقط بالمئات وعدد المتظاهرين بالآلاف.

من بين أعضاء "أطاك" المتواجدين بالحسيمة ذلك اليوم، اعتقل 3 أشخاص، بينهم صحفي، طيلة اليوم وأفرج عنهم على الساعة الثانية عشرة ليلا.

أكد أعضاء الجمعية الثلاثة أنهم اعتقلوا رفقة حوالي 300 شخص ذلك اليوم، وهددتهم الشرطة بالمتابعة القضائية إذا شاركوا مجددا في أي مسيرة في الحسيمة، أو بمجرد رؤيتهم في الحسيمة بالنسبة لقاطني المدن الأخرى.

أمين القبابي

توجهت إلى الحسيمة يوم 19 يوليوز 2017 رفقة أربعة أصدقاء تلبية لنداء المسيرة الوطنية لمساندة حراك الريف. أوقفتنا أربعة حواجز للدرك الملكي والشرطة في الطريق وفي كل حاجز طلبت منا بطائقنا الوطنية وطرحت علينا أسئلة عن سبب سفرنا إلى الحسيمة، بالإضافة إلى أسئلة شخصية حول عملنا وحالتنا العائلية. في أحد هذه الحواجز قامت الشرطة بتفتيش حقائبنا وتفتيش صندوق السيارة، وجدوا رايات ولافتات معدة للمشاركة في المسيرة، فبقينا موقوفين لما يقرب من ساعة في انتظار السماح لنا بالمرور. تمكنا في الأخير من الوصول إلى الحسيمة على الساعة الواحدة والنصف ليلا لنجدها مطوقة بالقوات العمومية.

يوم 20 يوليوز 2017، كانت الساحة التي من المتوقع أن تبدأ فيها المسيرة مليئة بعشرات سيارات الشرطة والقوات المساعدة، بالإضافة إلى سيارات في جميع الأزقة والشوارع المحيطة بالساحة، وبدأت الاعتقالات قبل بدء المسيرة.

انطلقت الاحتجاجات من الأحياء المحيطة بالساحة وبدأ القمع باستعمال كثيف للغاز المسيل للدموع، وقد عاينت استهداف أجساد المتظاهرين بالغاز المسيل للدموع ما خلف إصابات خطيرة.

استعملت الشرطة أسلوبا غريبا لاعتقال المتظاهرين، وهو استعمال سيارة إسعاف تابعة للوقاية المدنية والتظاهر بإسعاف المصابين. رأيت شخصيا سيارة إسعاف يخرج منها شرطيان بالزي الرسمي ويعتقلان أحد الشبان المشاركين في المظاهرة.

كما قامت القوات العمومية بضرب المحتجين بعنف بالغ، وهو ما لم تسلم منه حتى إحدى النساء المسنات التي رأيتها تسقط أرضا بسبب الضرب العنيف الذي تعرضت له من قبل أحد عناصر القوات المساعدة. أنا معتاد على القمع في المظاهرات بحكم نشاطي النضالي، لكن ما رأيت في الحسيمة كان استثنائيا بعنفه ووحشيته.

استطاعت مجموعات من المتظاهرين من الاندماج في مسيرة كبيرة، ومباشرة بعد إلقاء الكلمة الختامية وبدء المتظاهرين في التفرق، قامت عناصر من القوات العمومية بإلقاء قنابل مسيلة للدموع في اتجاههم وهو الأمر الذي لم يكن ضروريا ولا مفهوما.

انتهى